

# حل الأحجية وفهم حقيقة الأحداث

ترتيب «الحلقات المفقودة» في أحجية مجموعات البيانات يساعد في إلقاء الضوء على الأزمة المالية العالمية

أدلهيد بيرغي - شملتس وأفريدو ليون

إن

بيانات جديدة أو توسيع نطاق مجموعات البيانات الحالية على هذا الموقع، مثل معدلات النمو الكلية ربع السنوية والسنوية لبلدان مجموعة العشرين التي تمت إضافتها مؤخرا.

## تأثير إيجابي ملموس لزيادة البيانات

تهدف مبادرة سد ثغرات البيانات إلى سد الفجوات الموجودة في البيانات لتيسير تحليل المخاطر التي تتراكم في القطاع المالي نتيجة الروابط المحلية والروابط عبر الحدود، وذلك من خلال تعزيز الأطر الإحصائية الحالية - بما في ذلك توسيع نطاق تغطية البلدان وجمع معلومات أكثر تفصيلا - والتشجيع على وضع أطر جديدة.

وترتبط البلدان والقطاعات في الوقت الحالي ارتباطا وثيقا بحيث أصبح من الصعب تتبع الروابط وتحديد الأطراف التي ستؤثر عليها الأحداث الاقتصادية (راجع الرسم البياني). فعلى سبيل المثال نجد أن نصف الانكشافات المالية تقريبا لا تزال غير معروفة نظرا لأن حجم الأنشطة المالية التي تُنفذ من خلال البنوك أقل كثيرا عما كان خلال العقد الماضي. وعادة ما كان يشير مصطلح الانكشاف إلى الانكشافات المصرفية، لكن الانكشافات في إطار ما يسمى «بنظام الظل المصرفي» قد تكون أكبر و/أو مختلفة. لذلك فهناك حاجة متزايدة إلى تكميل الإحصاءات المصرفية بمعلومات أدق عن المؤسسات المالية غير

توافر البيانات السليمة أمر ضروري عند تحليل الاتجاهات والأحداث الاقتصادية. فبدونها يصير التنبؤ بالتوجه الاقتصادي المستقبلي المحتمل أو بالسبب في وقوع الأحداث الاقتصادية السابقة على النحو الذي صارت إليه أشبه بترتيب أحجية الصور المقطوعة التي ينقصها بعض القطع مما يجعل الصورة غير كاملة. وسوف تساعد مبادرة سد ثغرات البيانات على سد بعض هذه الثغرات وتحسين جودة البيانات التي يستخدمها خبراء الاقتصاد حول العالم.

وتنفذ هذه المبادرة بقيادة مجموعة الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة العشرين (مجموعة العشرين)، وتركز على سد ثغرات البيانات بتحسين جودة البيانات التي يتم جمعها، بما في ذلك البيانات الاقتصادية وبيانات القطاع المالي التي يضطلع صندوق النقد الدولي بجمعها. وتساعد المبادرة بذلك في إلقاء الضوء على الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، والقوى المحركة وراء هذه الأزمة، والتدابير المتخذة لمواجهةها.

كذلك تعمل المبادرة على حفز العمل المشترك بين الوكالات الدولية على مجموعة واسعة من الإحصاءات الاقتصادية والمالية، وذلك باستغلال نقاط القوة النسبية لكل وكالة بما يتيح معالجة العديد من أوجه القصور في الإحصاءات العالمية. وقد أسهم بالفعل تعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات الدولية على النحو المذكور في تحسين آليات تبادل البيانات، وزيادة الكفاءة بتفادي ازدواجية الجهود، وفي تقليل عبء الإبلاغ على البلدان.

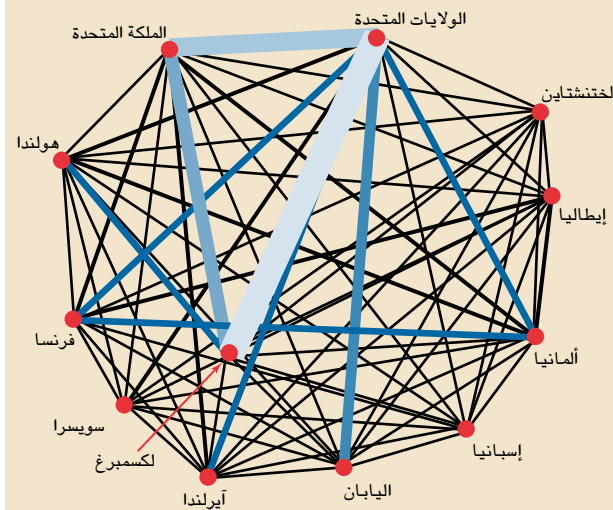
## تنسيق سبل مواجهة الأزمة

بعد عمل استمر أربع سنوات تقريبا، تم وضع خطط لإجراء تحسينات على مجموعات البيانات الحالية، ونفذت بعض اقتصادات مجموعة العشرين عدة تحسينات بالفعل. (راجع «بيانات للإنقاذ» و«البحث عن بيانات جديدة» في العددين مارس ٢٠٠٩ وسبتمبر ٢٠١٠ من مجلة التمويل والتنمية على الترتيب). وجاري اتخاذ تدابير عمل مهمة بشأن عدد من المجالات الأخرى، بما في ذلك حسابات القطاعات المختلفة مثل الأسر المعيشية والمؤسسات المالية وغير المالية والحكومة؛ وإحصاءات الأوراق المالية الخاصة بأدوات الدين الدولية والأسهم الدولية والأوراق المالية المحلية؛ وأسعار العقارات. كذلك يجري حاليا تطوير العمل على المؤسسات المالية المؤثرة على النظام المالي.

وخلال أسابيع من إطلاق المبادرة المعنية بسد ثغرات البيانات، تم تشكيل الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية، والذي أنشأ بدوره موقع المؤشرات العالمية الرئيسية [www.principalglobalindicators.org](http://www.principalglobalindicators.org). ويعتمد هذا الموقع على البيانات التي يوفرها أعضاء الفريق - بنك التسويات الدولية، والبنك المركزي الأوروبي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي (الذي يرأس المجموعة)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي - ويقوم بنشر هذه البيانات بشكل فوري، ويواصل القائمون على المبادرة نشر مجموعات

## عالم متداخل

الروابط المالية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ولكسمبرغ قوية للغاية. البلدان التي يربطها أكبر عدد من الروابط بغيرها من البلدان الأخرى



المصدر: مؤسسة ليبر (التابعة لشركة تومسون رويترز): وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي (2010).  
ملاحظة: الخطوط بالبنط الثقيل تشير إلى الانكشافات الأكبر حجما فيما بين البلدان.

المصرفية والمؤسسات غير المالية. فأهمية هذه المؤسسات تتزايد ازديادا كبيرا، لكن انعكاساتها على استقرار النظام المالي ليس مفهومة تماما إلى الآن.

وهذا هو أحد أهداف مبادرة سد ثغرات البيانات هو رصد الأحداث بكفاءة في مختلف القطاعات. ولا تمثل المبادرة ثروة من المعلومات يمكن استخدامها لأغراض تحليل السياسات فحسب، ولكنها توفر أيضا إطارا تنظيميا ممتازا لإعداد الإحصاءات الخاصة بأبي اقتصاد. ويتيح هذا الإطار ربط مختلف مجموعات البيانات التي تغطي عدة مجالات مثل الأوراق المالية ومالية الحكومة ووضع الاستثمار الدولي لمختلف البلدان. وبالنسبة لإحصاءات مالية الحكومة، وضعت المبادرة المعنية بسد ثغرات البيانات نموذجا موحدًا لاستخدام جميع المنظمات الدولية في جمع البيانات لتسهيل عملية إبلاغ البيانات على البلدان وتحسين إمكانية مقارنة البيانات بين مختلف البلدان.

## استخدام البيانات

كشفت الأزمة المالية الحالية عن فجوات خطيرة في البيانات تمثل عائقا كبيرا أمام تعزيز أنشطة التحليل الاقتصادي والمراقبة في الصندوق. وقد أبرزت هذه الفجوات الحاجة إلى إحصاءات عالية الكفاءة لتصميم السياسات الاقتصادية الكلية والمالية الملائمة وتنفيذها ومراقبتها بما يضمن الحفاظ على الاستقرار المالي الدولي. لذلك كان من الطبيعي اقتراح إدراج مجموعات جديدة من البيانات ضمن البيانات التي يتم تقديمها للصندوق في سياق قيامه بدوره المعتاد في مراقبة اقتصادات البلدان وقطاعاتها المالية وتحليلها.

## تعزيز المعيار الخاص لنشر البيانات

المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات يتضمن تسع فئات بيانات جديدة بالزيادة عن المعيار الخاص لنشر البيانات

فئات البيانات	المعيار الخاص لنشر البيانات	المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات
إجمالي الناتج المحلي: الأسعار الاسمية والحقيقية والأسعار ذات الصلة	X	X
مؤشرات الإنتاج	X	X
ميزانيات القطاعات	X	X
سوق العمل	X	X
مؤشرات الأسعار	X	X
عمليات الحكومة العامة	X	X
إجمالي ديون الحكومة العامة	X	X
عمليات الحكومة المركزية	X	X
ديون الحكومة المركزية	X	X
مسح المؤسسات المملوكة للودائع	X	X
مسح البنوك المركزية	X	X
مسح المؤسسات المالية الأخرى	X	X
أسعار الفائدة	X	X
مؤشرات السلامة المالية	X	X
أوراق الدين	X	X
البورصة	X	X
المشاركة في مسح تكوين عملات احتياطيات النقد الأجنبي	X	X
ميزان المدفوعات	X	X
الأصول الاحتياطية الرسمية	X	X
النموذج القياسي لبيانات الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية	X	X
تجارة البضائع	X	X
وضع الاستثمار الدولي	X	X
المشاركة في المسح المنسق لاستثمارات الحافظة	X	X
المشاركة في المسح المنسق للاستثمار المباشر	X	X
الدين الخارجي	X	X
سعر الصرف	X	X
إضافة: السكان	X	X

المصدر: صندوق النقد الدولي.

وتحقيقا لهذا الهدف، وافق صندوق النقد الدولي في ٢٠١٠ على تطوير معايير إعداد البيانات المطبقة لديه استنادا إلى المبادرة المعنية بسد ثغرات البيانات. فبدءا من عام ٢٠١٠، أصبحت مؤشرات السلامة المالية بندا محبذا، ومن المقرر أن يكون وضع الاستثمار الدولي ربع السنوي بندا إلزاميا في ٢٠١٤ وفق المعيار الخاص لنشر البيانات. وهو معيار عالمي خاص بنشر البيانات الاقتصادية والمالية قام بوضعه صندوق النقد الدولي. وستتيح لنا هاتان المجموعتان الجديتان من البيانات رؤية أعمق لديناميكيات اقتصادات البلدان. وإلى جانب هذه الخطوات التدريجية، نفذ الصندوق خطوة مهمة في بداية هذا العام عندما اعتمد معيارا عالي المستوى لنشر البيانات. وهو المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات الذي يضيف فئات بيانات ثبتت أهميتها في سياق العمل على المبادرة المعنية بسد ثغرات البيانات (راجع الجدول). وبالنسبة للبلدان التي وقعت على المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات، سيصبح تقديم مجموعات البيانات الجديدة إلزاميا في ٢٠١٩.

## التعاون عنصر أساسي

حققت المبادرة المعنية بسد ثغرات البيانات تقدما كبيرا فيما يتعلق بكيفية التعاون بين المنظمات الدولية والوكالات الإحصائية في إعداد الإحصاءات الاقتصادية والمالية. وقد ساعدت كثيرا الاجتماعات أو المؤتمرات عبر الفيديو ربع السنوية التي يعقدها الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية في دفع هذا التقدم، كما أتاحت الاجتماعات السنوية التي حضرها كبار المسؤولين القطريين في السنوات الأخيرة معلومات مهمة استند إليها صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي في إعداد تقاريرهما السنوية التي يعرضانها على مجموعة العشرين بشأن مبادرة سد ثغرات البيانات.

وفي عام ٢٠١١-٢٠١٠، زار خبراء صندوق النقد الدولي بلدان مجموعة العشرين لمناقشة ما تم جمعه وتقديمه للمنظمات الدولية من بيانات اقتصادية ومالية. وفي عام ٢٠١٢، تم عقد أربعة مؤتمرات إقليمية في المكسيك وتركيا وفرنسا والصين ركزت على التقدم الذي أحرزته البلدان في جهودها الرامية إلى سد الفجوات التي كشفت عنها المبادرة. ومثلما قال أحد المشاركين في المؤتمرات، فإن «المبادرة المعنية بسد ثغرات البيانات ساهمت في التنسيق بين جميع الوكالات ذات الصلة التي تقوم بإعداد الإحصاءات الاقتصادية الكلية واستخدامها». أي أننا نعمل جميعا بدأب لتحقيق هدفنا. ونحن بذلك نشن ثورة صغيرة. ولكن كما هو الحال مع جميع الثورات، فالسؤال المهم هو كيف نحافظ على استمرار هذه الثورة ونوجهها نحو المرحلة المنتجة التالية.

## نتائج ملموسة

تشكل الإنجازات التي حققتها المبادرة المعنية بسد ثغرات البيانات حتى الآن أساسا سليما يمكن الاستناد إليه في مواجهة باقي التحديات. وتشمل هذه التحديات إجراء تحسينات على حسابات القطاعات؛ وتعميق فهمنا لنظام الظل المصرفي ومراكز المؤسسات المالية وغير المالية وتدقيقاتها عبر الحدود وتحسين البيانات المتاحة في هذا الشأن؛ والانتهاء من تطوير الأدوات الأساسية المستخدمة في قياس مخاطر القطاع المالي، بما في ذلك المخاطر المتطرفة، وإجمالي الرفع المالي، وتباين أجال الاستحقاق. ولا يزال أمامنا الكثير من العمل لتعزيز تبادل بيانات المؤسسات المالية المؤثرة على النظام فيما بين المؤسسات الرسمية المعنية.

وسوف نحتاج إلى بذل مزيد من الجهود خلال المرحلة القادمة، لذلك لا يوجد وقت للراحة. ويعكف صندوق النقد الدولي بالفعل على تعزيز أنشطة المساعدة الفنية والتدريب لديه لمساعدة أعضائه بهدف تعزيز المنافع المتحققة من المبادرة في جميع البلدان الأعضاء. وبذلك سيتمكن سد جميع الثغرات وفهم حقيقة الأحداث على المستوى العالمي. ■

أدلهايد بيرغي - شملتس، مدير، وألفريدو ليون، نائب مدير بإدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي.